مذكرة إلى البرلمان
حول مقترحات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية
(نسخة فبراير 2012)

الحملة الشعبية لمراجعة و إسقاط ديون مصر

مارس 2012

أولا: الاقتراض الخارجي لسد العجز في الموازنة من باب استسهال البدائل

حصلت الحملة الشعبية لمراجعة وإسقاط ديون مصر على نسخة من إجراءات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية (والصادرة في فبراير الماضي)، وتشتمل الوثيقة على برنامج مبدئي للإجراءات الاقتصادية ذات الأولوية التي تزمع الحكومة اتخاذها لتدارك الأزمة الاقتصادية في البلاد بأبعادها المختلفة وخاصة علاج العجز في الموازنة، وترجع أهمية مثل هذه الوثيقة – التي لم تنشر علانية بعد – في أنها ستقدم لبعثة صندوق النقد الدولي خلال الأيام القليلة القادمة كتعريف بسياسات الحكومة في الفترة المقبلة، وحال قبولها من قبل الصندوق فسيتم عقد القرض بمبلغ 3.2 مليار دولار، والذي أصبح مثارا للجدل والنقاش منذ يونيو الماضي. وفي هذا السياق فإن الحملة الشعبية لمراجعة وإسقاط ديون مصر تسعى لعرض الخطوط العريضة لهذه الإجراءات أمام أبناء الشعب المصري إيمانا منها بأن التزام الحكومة بتطبيق أية سياسات أو خطط أو برامج , يجب أن يكون معلنا بشكل واضح لا لبس فيه أمام المواطنين قبل أي طرف آخر خاصة وأن من سيتحمل تكلفة الاقتراض، وما يترتب على الإجراءات المزمع اتخاذها من سياسات اقتصادية واجتماعية هو الشعب المصري، وبالأخص الفقراء من أبنائه.

تعترف حكومة الجنزورى في خططها الاقتصادية ذات الأولوية بأن الفترة الانتقالية قد ترتب عليها تعطل جذب استثمارات جديدة سواء مباشرة أو غير مباشرة لتعويض التدفقات المالية التي انتقلت للخارج, وأن ذلك قد أنعكس سلبا على ميزان المدفوعات مما ساهم في توليد ضغوط كبيرة على احتياطي النقد الأجنبي. ولا توضح الحكومة الأسباب الحقيقية التي أفضت إلى التباطؤ الاقتصادي عامة وهروب الاستثمارات الأجنبية خاصة والراجع بالأساس للفشل الذريع في إدارة المرحلة الانتقالية، وعدم وضوح الجدول الزمني لنقل السلطة لسلطة مدنية منتخبة، واستمرار القمع والعنف والانفلات الأمني، وكلها من مسئوليات الحكومة والمجلس العسكري المتصرف في شئون البلاد، ومع غياب أي أفق سياسي واضح تباطأت معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، ودفعت البلاد دفعا إلى هذا المأزق الاقتصادي متعدد الأبعاد. ويضاف إلى هذا تراخي الحكومة – إن لم يكن تواطؤها – بعدم اتخاذ الإجراءات العاجلة لتدارك النزيف المستمر في الاحتياطيات الأجنبية إذ كان من الممكن وضع قيود على تحويل العملة الأجنبية للخارج أو كان بالإمكان فرض رسوم على ذلك علاوة على تشديد الإجراءات التي تحول دون تهريب الأموال الذي تلا سقوط نظام مبارك، وهي المبالغ التي لا نعرفها على وجه الدقة، وكان بالإمكان فرض بعض القيود على الواردات لتقليل السحب من الاحتياطيات الأجنبية كذلك، وكلها إجراءات عاجلة متعارف عليها لدى الدول في أزمنة الاضطراب والثورة.

ولم تشر الحكومة في تقديرها للموقف إلى أن العجز في العملات الأجنبية لم يبدأ بعد الثورة, بل إنه قد حقق عجزا متزايدا تطور من 1,4 مليار دولار في 2008 ليصل إلى 3,3 مليار دولار في 2009 ثم إلى 4,5 مليار دولار في 2010 وفقا لبيانات البنك الدولي، وهو ما يدل على أن الأزمة هيكلية وبعيدة المدى، وكان حريا بالحكومة عدم قصر

رؤيتها فحسب على المسائل قصيرة المدى من عينة سد العجز في الموازنة أو تدارك نزيف الاحتياطي – على أهمية هذه المسائل – بل العمل على تقييم كل السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة في عهد مبارك، ولا تزال، والتي أدت إلى فشل في تحقيق التنمية وتوزيع عوائدها، وأفضت في نهاية المطاف إلى تفجير ثورة 25 يناير، ولكن الإجراءات المقدمة من قبل الحكومة لا تشي بوجود أية رؤية، ولا جدولا زمنيا واضح المعالم حتى على المدى المباشر. فالحديث عام، والكلام مطلق على عواهنه. فعلى سبيل المثال يأتي الكلام عن الزيادات الضريبية دون جدول زمني ولا رؤية مفصلة، وكذا الحال مع خفض دعم الطاقة، وهو ما لا يليق ببرنامج مفترض أن يكشف عن توجه وإجراءات وسياسات لاقتصاد مأزوم، بيد أن الحكومة فضلت التأكيد على استمرار انتهاج الدولة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية ذاتها وكأن لا ثورة قامت ولا نظاما سقط.

إشكال الإجراءات ذات الأولوية التي قدمتها الحكومة أنها تدور كلها في فلك الاقتراض الخارجي باعتبار البديل الأوحد لتمويل العجز في الموازنة دون استعراض للبدائل الأخرى التي قد تجنب المصريين وخاصة الأجيال القادمة تحمل أعباء خدمة الدين الخارجي كما ستجنبهم الالتزام بسياسات مفروضة عليهم من الخارج ستؤدي في نهاية المطاف إلى تخفيض الإنفاق الاجتماعي والاستثماري من أجل تخفيض العجز في الموازنة بثمن فادح يدفعه الأكثر فقرا كما كان الحال في عقود حكم مبارك–وكما كان الحال في كثير من البلدان النامية التي تبنت مشروطية صندوق النقد والبنك الدوليين–. والحق إن هناك إجراءات على المدى المباشر يمكن اتخاذها بديلا عن الاقتراض ولعلاج مشكلات العجز في السنة المالية القادمة. وقد طرح بالفعل عدد من الإجراءات نذكر منها الآتي:

1- تخفيض دعم الطاقة للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، وقد قدر رئيس هيئة التنمية الصناعية السابق في 2007 نصيب أربعين مصنعا عاملا في قطاعات الأسمنت وحديد التسليح والأسمدة الأزوتية والألمونيوم والبتروكيماويات بـــ75% من الغاز الطبيعي المدعوم للقطاع الصناعي، وبـــ65% من الكهرباء، وبمتوسط إجمالي 65% من الطاقة المدعومة والتي يستهلكها القطاع الصناعي (أي ما يناهز 6.79 مليار جنيه نالتها هذه المصانع حينها)، وقد ترجم الدعم في السابق إلى صافي أرباح لهذه الشركات العملاقة – بما فيها الشركات متعدية الجنسية – بحكم بيعها لمنتجاتها في السوق المحلية بالأسعار العالمية إضافة لإدانة بعضها – في قطاع الأسمنت خاصة في 2009/2008 – بالتورط في ممارسات احتكارية. وفي حال رأت الحكومة صعوبات في رفع سعر الطاقة فورا فبالإمكان فرض ضريبة تلوث أو رسم صادرات على الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة كما حدث من قبل، وكلها إجراءات تخفض من عبء الدعم الذي تتحمله الخزانة لصالح هذه الصناعات بدون عائد اجتماعي واضح. كما أن فرض رسوم الصادرات بالدولار من شأنها أن تزيد من حصيلة الدولة من العملات الأجنبية. وعلاوة على تخفيض دعم الطاقة للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة فيجب النظر سريعا في رفع أو تخفيض الدعم عن البنزين 92 و95 باعتبار أن استهلاكهما مقتصر على الشرائح ذات الدخل المرتفع.

2- الأخذ بالاقتراح الذي أطلقه المهندس/ حسن هيكل من قبل بخصوص فرض ضريبة التحرير على الثروة بقيمة 10.5% على الثروات التي تجاوز 50 مليون جنيه على أن تحصل مرة واحدة في حياة الممول، ومثل هذه الضريبة ستحقق حصيلة سريعة ومؤكدة للدولة، ولن تؤثر على النشاط الإنتاجي، وسيتحملها الأكثر ثراء على الإطلاق دون أن يكون لها انعكاس يذكر على قواعد المواطنين العريضة. ولعله مما يثير التساؤل أن مثل هذه الاقتراح لم يحظ بأي دراسة أو تقييم من جانب الحكومة رغم أنه نابع من أحد كبار رجال الأعمال في مصر، ورئيس مجلس إدارة إحدى أكبر شركات المعاملات المالية في الشرق الأوسط.

3- مراجعة وإعادة تقييم عقود تصدير الغاز الطبيعي والتي وقعت في ظروف تفتقر للحد الأدنى من الشفافية والمحاسبة في عهد النظام السابق الاستبدادي والفاسد. وقد قدرت مصادر مستقلة الخسائر التي منيت بها الخزانة العامة المصرية جراء التعاقدات المجحفة وغير المتزنة لصالح الشركات الأجنبية والمستوردين في حالتي الأردن وإسبانيا فحسب بحوالي عشرة مليارات دولار بين 2005 و2010 أي بواقع ملياري دولار سنويا: 6 مليارات خسائر من التصدير لإسبانيا و3.8 مليار من التصدير للأردن.

4- هناك فرصة كذلك لفرض ضريبة على التوزيعات النقدية مماثلة لتلك المفروضة على الدخل لزيادة الإيرادات الضريبية الحكومية.

من شأن هذه الإجراءات أن توفر بدائل على المدى المباشر لمشكلة العجز في الموازنة عن الاقتراض الخارجي، ولكن النظر في هذه البدائل يتطلب إرادة سياسية وخطى جريئة تتصل بتنفيذ مطالب الثورة فيما يخص العدالة الاجتماعية، وهو ما أثبتت الفترة الانتقالية غيابه بالكامل في ملفات كوضع حدين أقصى وأدنى للدخول في الجهاز الحكومي، أو استرداد الأموال المنهوبة بالخارج بل وذهاب الحكومات الانتقالية إلى إعادة إنتاج الموازنة لسنة 2012/2011 كما هي دون تغيير يذكر علاوة على ميل الحكومة الحالية للتصالح مع المستثمرين المتهمين بتهم الفساد ومحل المحاكمة (المرسوم بقانون رقم 4 لسنة 2012 بتاريخ 3 يناير)، وكلها أقرب للحفاظ على الوضع السابق على الثورة من تنفيذ مطالبها.

ثانيا: رؤى غائمة وأهداف غير محددة

تقدم الحملة الشعبية لمراجعة وإسقاط ديون مصر في السطور التالية عرضا سريعا لأهم ما ورد في ورقة الحكومة الخاصة بالإجراءات ذات الأولوية والتي لم تنشر للجمهور حتى الآن، والتي كما سبق الذكر تمثل المسودة التي يجري عليها التفاوض للحصول على قرض صندوق النقد، ويواكب العرض قراءة نقدية للآثار الاقتصادية والاجتماعية المنتظرة من مثل الإجراءات المقترحة.

1. بادئ ذي بدء فإنه يغيب عن المقترح الحكومي الدقة التي من المفترض أن تميز الإجراءات العاجلة والطارئة، فبينما ينطوي المقترح على العديد من الأهداف من عينة خفض عجز الموازنة دون التحديد الواضح للبنود التي سيتم الاقتطاع منها في سبيل خفض النفقات، أو الإيرادات التي من المنتظر زيادتها في السبيل ذاته. وينطبق الأمر نفسه على ما ينص عليه المقترح من "العمل على خفض معدلات الدين العام بحيث لا يزيد عن 60 –65 % عام 2016 \ 2017" دون أن تحدد أية سياسات أو برامج للوصول إلى تلك النسبة بغير اتباع سياسات منحازة ضد الفقراء ومتوسطي الحال، وعلى نفس النهج يأتي ذكر المقترح لاتباع سياسات نقدية ومصرفية تهدف لخفض التضخم, دون تحديد النسب المستهدفة للتضخم.

فالجميع يدرك – وربما يسلم – بأن ارتفاع العجز في الموازنة وتمويله بدين عام (خارجي أو محلي) على النحو الذي ساد في آخر عقد من حكم مبارك سيكون له عواقب وخيمة على استقرار الاقتصاد الكلي وسيكون له أثر تضخمي، ولكن خفض العجز وتخفيض الدين العام يكون عادة ذا آثار اجتماعية تطال الفقراء والمهمشين والعاطلين عن العمل، وهو أمر جد خطير في السياق المصري الحالي السياسي والاجتماعي خاصة في أعقاب ثورة شعبية عارمة كانت العدالة الاجتماعية على رأس مطالبها، وكان الخريجون العاطلون في طليعة المحتجين فيها. والخلاصة إن أهداف الاقتصاد الكلي هذه لا تطلق هكذا على عواهنها دون سياسات عامة مفصلة وبرامج واضحة على المدى المتوسط (خمس سنوات) تصاغ بشكل لا يؤثر على الفئات الأشد فقرا واحتياجا، وهو أمر يستلزم حوارا اجتماعيا ديمقراطيا غير متحقق في الوقت الحالي خاصة. ومما يزيد الطين بلة أن الحكومة الحالية لا تنظر إلا تحت قدميها بحكم انتقاليتها وتأقيت مهمتها، ومن ثم فإنها لن تكون محل مسائلة ولا محاسبة على الآثار الاجتماعية بعد عدة شهور من الآن، فمن غير المنطقي أن تكون هي من يخطط لسياسات ذات أثر اجتماعي متوسط المدى وإلا خرج البرنامج كما هو الآن هزيلا ضعيفا مكتوبا بغير اكتراث ومهموما بالأزمة المالية الحالة دون النظر للسياق السياسي والاجتماعي الأكبر.

2. ومعلوم أن الحكومة قد سبق لها وأن أعلنت سعيها للحصول على تمويل أجنبي بواقع 5.2 مليار دولار خلال الأشهر القليلة القادمة، وعلى إجمالي 5,9 مليار دولار خلال 2012\2013, وتتنوع هذه المبالغ بشكل أساسي بين قروض من مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد العربي) بالإضافة لشراء أذون خزانة وسندات خاصة وتسهيلات لشراء وقود ووديعة بالبنك المركزي (من المملكة العربية السعودية) وعقد اتفاقيات لمبادلة الديون الخارجية (مع الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية) وشراء سندات (من الإمارات العربية المتحدة), والغريب أن خطة الحكومة لم تشر إلى اتفاقات تبادل الديون التي وقعت مع عدد من الدول الأوروبي من ضمنها ألمانيا، والتي تضمنتها الفقرة الخامسة من إعلان برلين الموقع قي 12 أغسطس 2011 بين الحكومتين المصرية و

الألمانية، وهو ما ينقلنا إلى مسألة غياب الشفافية فيما يتعلق بملف الاقتراض الخارجي جملة فالبنك المركزي المصري لم يصدر نشراته ربع السنوية منذ بدء السنة المالية الجارية (يوليو 2011). وفي هذا السياق من التعمية وعدم الوضوح تذكر الحكومة في المقترح إمكانية "طرح شهادات إيداع و صكوك للمصريين بالخارج" دون بيان ما إذا كان هذا يعني مزيدا من الاقتراض الخارجي في نهاية المطاف وكيف يختلف عن غيره من ألوان الاقتراض؟

وليست هناك من ثم معلومات محدثة وموثقة حول حجم القروض والتسهيلات الائتمانية والمنح التي حصلت عليها الحكومة في الشهور القليلة الماضية. وقد سبق للحملة الشعبية أن نشرت بيانا عن الاتفاقات التي تم توقيعها بين الحكومة ومقرضين خارجيين استنادا لما ورد في الصحف، وخرج المبلغ صادما يداني حوالي ثمانية مليارات دولار! وما من سبيل للتأكد منه سوى بكشف البنك المركزي ووزارتي المالية والتعاون عن تطور حجم المديونية الخارجية، وتتصل المكاشفة هذه باضطلاع الجهاز المركزي للمحاسبات بإعداد تقرير مفصل عن مصارف القروض الخارجية في عهد مبارك في أعقاب اتفاق نادي باريس في مطلع التسعينيات، والوقوف على الديون الكريهة التي ذهبت أدراج الرياح وامتصتها شبكات الفساد، وبقي للشعب المصري دفع أقساطها وفوائدها. ولا شك أن ثمة غيابا كاملا للشفافية في المفاوضات الجارية بين الحكومة صندوق النقد منذ يونيو الماضي، ولا يخرج علينا المسئولون إلا بالتأكيد على عدم وجود أية مشروطية وهو ما يتناقض منطقيا مع الحاجة للتفاوض لشهور طويلة، فعلى أي شيء يدور التفاوض إذن في ظل غياب شروط؟ ولماذا تقدمت الحكومة بمقترحها للصندوق والذي يرتبط قبوله به بصرف القرض؟

ثالثا: إصلاحات ضريبية تستهدف الجباية لا العدالة

1. انطوى المقترح على عدد من الإجراءات متوسطة المدى (أي في خلال السنوات الخمس القادمة) تمس السياسات الضريبية والإنفاق العام وسياسات التعيين وغيرها من السياسات العامة غابت عنها جميعا رؤية واضحة ومفصلة عما تعتزم الحكومة الالتزام بفعله حقا. فجرى النص في المقترح على "تعديل قانون ضريبة الدخل لتوسيع قاعدة الضريبة وتدعيم العدالة الضريبية"، وهي جملة عامة وفضفاضة لا معنى لها، بل إن الصياغة الحالية هذه التي تتحدث عن توسيع القاعدة الضريبية تنسجم مع خط الحكومة النيوكلاسيكي السائد في ظل إدارة يوسف بطرس غالي، وزير المالية الأسبق، والذي كان يقوم على خفض الأسعار الضريبية عامة لزيادة عدد الممولين، وهو خط يميني بامتياز، ويهدف للهروب من استحقاق إقرار الضرائب التصاعدية بالإبقاء على معدلات الضريبة منخفضة على وجه العموم، وهو نهج يتناقض مع مطلب العدالة الضريبية المقحم في المقترح الحكومي.

2. وفي السبيل نفسه لم تتم الإشارة من قريب أو من بعيد إلى مراجعة وإعادة تقييم الإعفاءات الضريبية التي يتمتع بها البعض، وخاصة رأس المال، والتي لم يثبت أنها قد أسهمت في خلق فرص عمل جديدة بداية من

إعفاءات سيارات الركوب لرجال الأعمال مزدوجي الجنسية ومرورا بمراجعة نسبة الضرائب المخفضة التي تدفعها الشركات الخاضعة للقانون رقم 83 لسنة 2002 الذي ينظم المناطق الاقتصادية الخاصة لتحقيق العدالة الضريبية, وانتهاء بضرورة المراجعة الشاملة لتوزيع الأعباء الضريبية, وضرورة تطبيق نظام الضرائب التصاعدية، حيث تذهب دراسات البنك وصندوق النقد الدوليين إلى أن مجموع سعر الضرائب التي يتحملها المواطن المصري في عهد النظام المخلوع كانت تصل إلى حوالي 28 % من دخله, بينما يبلغ ما تتحمله الشركات حوالي 13 % فقط من دخلها, وتقول إن المواطن المصري هو الممول الوحيد لحوالي 56 % من حصيلة الضرائب في حين أن هيئتي قناة السويس والبترول تمولان حوالي 28 % من الحصيلة , وفى نفس الوقت لا تتحمل كافة الشركات الأخرى العاملة في مختلف المجالات إلا حوالي 16 % فقط من حصيلة الضرائب.

3. يأتي الذكر في المقترح الحكومي على إصلاح منظومة الضريبة على المبيعات لتوحيد سعر الضريبة وتخفيض الغرامات و الفوائد المطبقة حاليا على رجال الأعمال الذين يجمعون الحصيلة و يتخلفون عن توريدها للخزانة العامة في المواعيد القانونية, وغير ذلك من التعديلات, على أن يتم التطبيق بداية من 2013 \ 2014. ويأتي هذا في سياق ما يتردد على اعتزام حكومة الجنزوري تطبيق قانون القيمة المضافة كبديل عن قانون ضريبة المبيعات بهدف أساسي هو زيادة الحصيلة. والمعروف أن المستهلك هو من يتحمل كلتا الضريبتين, وهو نفس ما كان يخطط له يوسف بطرس غالي وزير المالية في عهد مبارك التزاما منه بتطبيق أجندة صندوق النقد الدولي، مما يعنى بالضرورة زيادة الأعباء على المواطن العادي. وليس بخاف أن الحكومات السابقة على الثورة قد سعت لزيادة إيراداتها الضريبية من خلال فرض الضرائب غير المباشرة الرجعية بطبيعتها باعتبارها أسهل تحصيلا رغم أنها مناقضة لدواعي العدالة الضريبية والاجتماعية لأنها لا تربط المقدار المدفوع بالقدرة على الدفع، والخوف كل الخوف أن تجري متابعة نفس الخط كإجراء يجنب القائمين على السلطة اتخاذ الإصلاحات الإدارية والسياسية والاقتصادية اللازمة لفرض الضرائب المباشرة على الدخول والشركات والأرباح باعتبارها صورة أكثر عدالة بعد الثورة.

4. يذكر المقترح الحكومي تفعيل قانون الضريبة العقارية بعد إدخال بعض التعديلات عليه، كوسيلة لزيادة الإيراد الضريبي للدولة، ومن اللافت للنظر أن التعديلات المقترحة من قبل حكومة الجنزورى تسير على نهج النظام السابق في الانحياز للأغنياء, فهي على سبيل المثال لم تفكر في ضم الثروة العقارية للشخص الواحد في وعاء واحد حتى لا يتمتع الشخص بإعفاءات متعددة بدون وجه حق، ومثال آخر هو النص على "تعديل آليات تحصيل الضريبة على التصرفات العقارية وتعميمها على جميع أنحاء الجمهورية (مع الحفاظ على سعر الضريبة عند 2,5 %)"، وهو أمر إن دل فإنما يدل على أن الحكومة حريصة على عدم زيادة الضرائب على ملاك القصور والمنتجعات وذوي الثروات العقارية الضخمة بوضعهم على قدم المساواة مع المستهلكين والمزارعين.

5. ذهب المقترح الحكومي كذلك إلى التدرج في زيادة القيمة الإيجارية للأطيان الزراعية على نحو يؤدي إلى مزيد من الأعباء على المزارعين البسطاء الذين لم يتخلصوا بعد من أوضاعهم شديدة السوء نتيجة إهمال حكومات النظام السابق لقطاع الزراعة على مدى عقود طويلة، كما تتجاهل الحكومة برغبتها في زيادة القيمة الإيجارية للأطيان الزراعية أن هذه الخطوة التي طبقت من قبل ولأول مرة في عهد يوسف والي ــ وزير الزراعة الأسبق ــ عام 1996 (40 بالمائة) قد أسهمت في تركز الفقر في الريف والقضاء على صغار المستأجرين، ويضاف إلى ذلك ضعف الدعم الحكومي الموجه للمزارعين بواقع 250 مليون جنيه سنويا في السنوات الأربعة الأخيرة في مقابل أربعة مليارات جنيه للمصدرين خلال الفترة ذاتها.

رابعا: من يدفع تكلفة تخفيض الإنفاق؟

1. يتحدث المقترح الحكومي عن ترشيد الإنفاق العام بما في ذلك ترشيد دعم الطاقة للصناعات كثيفة استهلاك الطاقة، وإعداد منظومة لتوزيع البوتاجاز بحيث يكون الترشيد بحدود 1% من الناتج القومي لعام 2013/2012، وهو كما سبق الذكر مخطط فضفاض وغير واضح المعالم فلا هو خاضع لجدول زمني لرفع الدعم عن أسعار الطاقة المقدمة للمصانع رغم أن هذا الباب أساسي لخفض العجز، ولإعادة توجيه الدعم لصالح الفقراء بدلا من أن تنفق الحكومة المليارات على الشركات الكبرى وخاصة متعددة الجنسيات منها التي تبيع منتجاتها بالأسعار العالمية، وتجدر الإشارة إلى أن القرار الحكومي الذي صدر في يناير الماضي برفع الأسعار على هذه المصانع قد اقتصر على الغاز الطبيعي فحسب ولم يمس البترول والكهرباء، رغم أن الغاز يمثل حوالي 5% من إجمالي فاتورة الدعم كما سبقت الإشارة، ومن غير المعلوم حتى الآن إذا كان القرار قد دخل حيز النفاذ بالفعل أم أنه لم يطبق.

2. تتحدث الحكومة مترددة عن مبلغ قد لا يتعدى 15 % من قيمة دعم الطاقة المذكور (أي حوالي 15 مليار جنيه) رغم أن فاتورته الإجمالية تقترب من 20% (بواقع مائة مليار تقريبا) من إجمالي الإنفاق العام، ولا تضع خططا أو برامج واضحة لإعادة توجيه هذه المبالغ لصالح الاستثمار في التنمية الإنسانية من خلال الصحة والتعليم والتدريب. فجدير بالذكر أن نسبة دعم الطاقة للإنفاق العام في الفترة بين 2002 و2007 بلغت 336% من الإنفاق على الصحة و112% من الإنفاق على التعليم، وارتفعت هذه النسبة في موازنة 2012/2011 لتكون 400% من الإنفاق على الصحة (أي أربعة أضعاف) و182% من الإنفاق على التعليم (أي الضعف تقريبا)، وما من مفر من أن يعاد توزيع الإنفاق العام في السنوات القليلة المقبلة، وليس من المقبول ولا المعقول أن ترتبط فرص إعادة التوجيه في السنوات الخمس القادمة بإجراءات قصيرة المدى تتخذها حكومة مؤقتة وانتقالية ومفتقدة للشرعية الآن ترتب التزامات في مواجهة الحكومات المقبلة لأن في هذا مصادرة واضحة للإرادة الشعبية الحرة في المستقبل.

3. ينطبق الأمر ذاته على التعيين بالجهاز الحكومي، والذي نص المقترح الحكومي بشأنه على ربط عدد المعينين الجدد بتاركي الخدمة، وعلى الرغم من أن حل مشكلة البطالة في مصر لن يكون عن طريق خلق وظائف وهمية تنطوي على بطالة مقنعة وتعاني من انخفاض الإنتاجية وتدني الأجور إلا أن برامج الحكومة لمواجهة البطالة في السنوات القليلة القادمة ينبغي أن تعالج المثالب الهيكلية التي أحاطت بالسياسات العامة في العقود الماضية، وعلى رأسها أن غالب الوظائف الجديدة التي نشأت في السنوات الماضية لم تكن في القطاع الخاص الرسمي وإنما في السوق غير الرسمية بوظائف تفتقر للإنتاجية المرتفعة وتعاني من غياب الأمان الوظيفي، ومن هنا فإن معالجة الحكومة للسياسات العامة ذات الصلة بالبطالة أمر لا يمكن السكوت عنه أو التضحية به في الوقت الحالي لصالح اعتبارات قصيرة المدى.

خامسا: غياب الرغبة والقدرة على الإصلاح

1. واتصالا بموضوع الموارد الطبيعية والطاقة فالمقترح الحكومي يتحدث عن "تعديل قواعد ورسوم استغلال المناجم و المحاجر (تحت الدراسة)"، وليس مفهوما الغرض من كتابة مثل هذا البند ووضعه "تحت الدراسة" دون تحديد موعد للانتهاء من الدراسة هذه، وتوضيح أوجه التعديل المقررة، وأوجه القصور في القواعد الحالية. وبالطبع لم يرد ذكر لتعديل عقود تصدير الغاز الطبيعي رغم الثابت من بيع هذه الثروات الناضبة بأسعار شديدة التدني للخارج، ومع ثبوت الكثير من شبهات الفساد في استغلال هذه الموارد في عهد مبارك، وما قضية حسين سالم ومبارك إلا مثالا واحدا.

2. وثمة مثال آخر لغياب إرادة ورغبة الإصلاح لدى الحكومة الحالية على نحو قد ينطبع على الخطط المستقبلية حتى بعد رحيلها، فما من إشارة جلية وقاطعة لمسألة مراجعة موقف الصناديق والحسابات الخاصة، علما بأن الصناديق الخاصة تقع خارج إطار الموازنة العامة للدولة، ولم يشتمل المقترح الحكومي من قريب ولا من بعيد على إشارة على عدد هذه الصناديق، ولا ممتلكاتها وأرصدتها، ولا كيفية دمجها في الموازنة العامة للدولة، والجدول الزمني المصاحب لهذا. ومن هنا فإنه يبدو واضحا أن حكومة الجنزوري لم تشأ أن تلزم نفسها بحل نهائي لهذه الصناديق رغم أن وجودها ذاته مخالف لمبدأ دستوري راسخ وهو وحدة الموازنة، والذي يقضى بأن تضم الموازنة كل موارد الدولة وكل مصروفاتها. ومما يزيد الطين بلة أن حجم الصناديق الخاصة غير معروف على وجه الدقة فتقدره وزارة المالية بـــ36 مليار جنيه في حين يقدره جهاز حكومي آخر وهو الجهاز المركزي للمحاسبات بـــ47 مليار في واقعة صارخة من غياب الشفافية والرقابة في إدارة أموال هي من صميم المال العام.

الخلاصة: ابحثوا عن بدائل أخرى قبل تكبيل الأجيال القادمة بمزيد من الاستدانة

إن ما يهم المواطن المصري بعد مرور سنة على ثورة يناير هو وضوح سياسات الدولة الرامية إلى ضبط الأسعار وتنظيم الأسواق وتحسين ظروف المعيشة وتطوير منظومة التعليم والرعاية الصحية و القضاء على الفقر و البطالة وغير ذلك مما يخفف أعباء الحياة عن ملايين المصريين, وفي المقابل خرج مقترح الحكومة ولم يلق غير وعود فضفاضة وكلمات هي أقرب للتعبيرات الإنشائية, اللهم إلا الوعد بالوصول إلى الحد الأدنى للأجور ليصل إجمالي الدخل إلى 1200 جنيه في عام 2015 \ 2016, أي بعد فرض العديد من الضرائب التي ستزيد معاناة الملايين, ودون أي التزام حقيقي بتطبيق الحد الأقصى للأجور.

و الخلاصة إن حكومة الجنزورى تقول للمواطنين: سنقترض باسمكم ليستمر أبناؤكم و أحفادكم في دفع الديون وفوائدها لعشرات السنين القادمة رغم أنكم تدفعون 300 مليون جنيه يوميا لفوائد الديون الحالية, وسنثقل كاهلكم بالمزيد من الضرائب، وفى مقابل ذلك لن نلتزم بأهداف قابلة للقياس لرفع مستوى التعليم والرعاية الصحية أو بأرقام محددة لخفض نسبة الفقر أو معدل التضخم أو البطالة، وربما نفكر في تطبيق الحد الأدنى للدخول (وليس الأجور), ولكن بعد سنوات من الآن, ولن نعدكم بتعزيز وتوحيد آليات مكافحة الفساد ونهب المال العام وضبط انفلات الأسعار!

وفي الوقت ذاته، لم تأل الحكومة جهدا في إرسال رسائل الطمأنة لرجال الأعمال والمستثمرين والأغنياء بالاستمرار على نفس سياسات الديكتاتور المخلوع المنحازة لهم, وتخفيض الغرامات على مخالفاتهم, ومنحهم مزيدا من الوقت ليتمتعوا بعشرات المليارات من الجنيهات في دعم الطاقة, وتخفيضات الضرائب والإعفاءات المختلفة غير المبررة بعائد وغير الخاضعة لأي تقدير علمي، وحرية صناعة الغلاء عن طريق رفع الأسعار وزيادة هوامش الأرباح في ظل علاقات سوق غير منضبطة وغير منظمة, بالإضافة بالطبع لإتاحة فرص التصالح مع الفاسدين بدون توقيع أية جزاءات عليهم.

إننا نهيب بنواب الشعب المصري في أول برلمان حر منتخب منذ عقود بأن يأخذوا موقفا تاريخيا قاطعا و ألا يسمحوا لحكومة الجنزورى بالتهرب من كل ما يتعلق بالعدالة الاجتماعية باسم الضرورة والحاجة الراهنة، ومن جميع الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في حياة الملايين من المواطنين, ونشفق على برلمان ما بعد الثورة أن يحسب عليه تاريخيا السماح باستمرار نفس السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تبناها برلمان الحزب الوطني المنحل.

التوقيع

الحملة الشعبية لمراجعة و إسقاط ديون مصر

مارس 2012